



ورقة سياسات مقدمة من الجمعية المصرية لشباب الأعمال حول تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر

يونيو ٢٠٢٠

الجهات المسؤولة:

- ★ مجلس النواب
- ★ رئاسة الوزراء
- ★ البنك المركزي المصري
- ★ هيئة الرقابة المالية
- ★ اتحاد بنوك مصر
- ★ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة
والمتناهية الصغر

* جاءت تلك الورقة نتيجة لقاء جمعية شباب الأعمال في ١٩ مايو ٢٠٢٠

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

١. القطاع المصرفي
٢. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة
والمتناهية الصغر
٣. شركات التمويل الخاصة ومنها التمويل المتناهي
الصغر، والتخصيم
٤. الجمعيات الأهلية
٥. رأس المال المخاطر
٦. التاجير التمويلي
٧. بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب وآثار المشكلة:

- ★ تحويل محافظ التمويل إلى الاستثمار في أذون الخزانة
والسندات الحكومية لانخفاض المخاطر.
- ★ توسع البنوك في الاقراض الاستهلاكي وبأسعار فائدة عالية
لأنها أكثر ربحية. يؤدي هذا التخصيص غير المتوازن للموارد
المالية الى فقدان القطاعات الانتاجية حصة كبيرة من التمويل
المصري الذي كان يمكن أن يساعد في خلق فرص العمل
وزيادة القدرات التصديرية.
- ★ مغالاة البنوك في طلب الضمانات من الشركات المتوسطة
والصغيرة وتصل الضمانات الى مستوى الكفالة الشخصية
- ★ وتوقيع الشيكات والتي قد تؤدي في حالة الخسارة الى ضياع
الثروة الشخصية لصاحب المشروع وقد تؤدي أيضا الى وقوعه
تحت طائلة قانون العقوبات والحبس.
- ★ مطالبه البنوك من المشروعات المتوسطة والصغيرة نفس
المستندات والاجراءات التي تطبقها على الشركات الكبرى،
وهو اسلوب غير واقعي ويؤدي الى انعدام تكافؤ الفرص في
الحصول على التمويل.
- ★ غياب مفهوم «التمويل الجماعي Crowdfunding» وعدم
وجود إطار تشريعي له مما يحد من فرص المشروعات
المبتدئة في تمويل الافكار المبدعة.

تابع - أسباب وآثار المشكلة:

- ★ عدم تقديم البنوك ومؤسسات التمويل لائتمان المناسب لتمويل الصادرات بأسعار فائدة تفضيلية منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة السائدة، خلافاً لما يتيح العديد من الدول النامية في هذا المجال. وهذا يقلل من تنافسية المنتجات المصرية مثل القطن والمنسوجات.
- ★ ارتفاع تكلفة الخدمات التمويلية المقدمة كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وكثرة المصرفيات والعمولات. وقد ترتفع هذه التكلفة بمعدل يزيد عن 5% أعلى من متوسط الفائدة العام (كوريدور).
- ★ تمتد الفترة اللازمة للموافقة على التسهيلات التي تمنحها البنوك لفترة طويلة قد تزيد عن السنة بعد استيفاء كافة المستندات.
- ★ العزوف عن تمويل الأصول الرأس مالية أو رأس المال العامل والاتجاه إلى تقديم القروض للعمليات التجارية، وذلك لانخفاض فترة السداد الخاصة بالعمليات التجارية، وهو ما يضع عبء تمويل خطوط الانتاج بالكامل على صاحب المشروع.
- ★ ضعف التواصل بين البنوك مع الفئات المستهدفة بالتمويل وعدم وضوح الاجراءات المطلوبة من اصحاب المشروعات في كثير من الاحيان.
- ★ عدم وجود كيان راعي يساعد المشروعات المتوسطة والصغيرة في التطوير الاداري والتنظيمي والقانوني الذي يسهل حصولها على تمويل مصرفي أو مؤسسي وبشروط جيدة.
- ★ على الرغم من صدور قانون الافلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع ما يزال محدودا. فما زالت ثقافة جهات التمويل في التعامل مع المفلس بنفس الأسلوب القديم الذي يقضي على صاحب المشروع ويمنعه من الاستمرار في المحاولة ويرفض منحه فرصة جديدة لاقامة مشروع جديد.

الحلول المقترحة:

- ★ إصدار البنك المركزي توجيهات ملزمة للبنوك بضرورة تنويع محافظها الائتمانية بحيث تكون النسبة الأكبر من هذه المحافظ موجهة الى مشروعات منتجة وفي كافة قطاعات الاقتصاد، وأن يحدد نسباً مستهدفة للقطاعات الانتاجية التي تحتاجها الدولة للتقدم الاقتصادي والمنافسة العالمية.
- ★ إلغاء الممارسات الائتمانية الجائرة مثل طلب الكفالات الشخصية وتوقيع الشيكات كضمانة للتمويل، وان يعتمد التمويل بالاساس على طبيعة نموذج العمل ونجاحه.
- ★ الترخيص والسماح بإنشاء بنوك الطبقة الثانية (Tier 2) والتي تكون متخصصة في التعامل مع المشروعات المتوسطة والصغيرة بشكل يتناسب مع حجمها وطبيعة عملها بدلا من الوضع الحالي الذي يطبق على هذه الفئة من المشروعات نفس المعايير والاجراءات المطلوبة من الشركات الكبرى.
- ★ اصدار قانون ينظم التمويل الجماعي (Crowdfunding) لفتح المجال للشركات المبتدئة للحصول على التمويل بشكل مباشر من المتحمسين والمشجعين للافكار المبدعة.
- ★ أن يدعم القطاع المصرفي حاضنات الأعمال في تقديم الخدمات الاستشارية للشركات المتوسطة والصغيرة والتي تحتاج الى تطوير إداري وتنظيمي يؤهلها للحصول على التمويل المؤسسي ويقلص فترة حصولها على الموافقات الائتمانية.
- ★ إعادة صياغة الاجراءات والشروط المتعلقة بالقطاعات التصديرية بحيث توفر لهذه القطاعات التمويل بتكاليف معقولة لا ترهق المصدر وتزيد من تنافسية المنتج المصري في السوق العالمي.
- ★ تطوير السياسات التسويقية للبنوك ومؤسسات التمويل بحيث تصل الى الفئات المستهدفة بالتمويل بوضوح، وان تقوم البنوك بتحديد المستندات المطلوبة بالكامل للحصول على قرض والإعلان عن المستندات المطلوبة على الموقع الإلكتروني للبنك، وان تكون خدمة العملاء التليفونية مؤهلة للتواصل مع راغبي التمويل وايضاح جميع الاجراءات والشروط.
- ★ تحديد مدة زمنية تلتزم بها البنوك لالنتهاء من الدراسات والاستعلامات والأعمال الإدارية الخاصة بها لإعطاء العميل قرار الموافقة أو الرفض على التمويل على ألا تزيد هذه المدة عن ثلاثة أشهر.
- ★ أن يقوم البنك المركزي بوضع آلية محددة لتمويل المنشآت المتعثرة ومتابعة تنفيذها وتشجيع البنوك علي إقالة هذه المشروعات من التعثر.
- ★ توقيع غرامات على البنوك الغير ملتزمة بنسبة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- ★ تمديد آجال القروض متوسطة زطويلة الاجل لتصل الى ١٠ سنوات.
- ★ الاستفادة من صدور قانون الافلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ في اعادة هيكلة المشروعات المتعثرة بدلا من تصفيتها، واعطاء المستثمر فرصة لانشاء وادارة مشروعات جديدة ناجحة.
- ★ ربط معدلات الفائدة على الودائع بالبنوك بنسب التضخم بما يتناسب مع المتعارف عليه دولياً في مجال الأعمال وتشجيع الاستثمار.
- ★ دعم قدرات شركة ضمان مخاطر الإئتمان لتوسيع محفظة الإئتمان في المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- ★ إلزام صناديق الاستثمار بضخ نسبة لا تقل عن ٥ % من اجمالي اصول هذه الصناديق للاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة النيل.

